الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: الانتخابات ليست دائمًا ديمقراطية

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2005) *الافتتاحية: الانتخابات ليست دائمًا ديمقراطية*. رواق عربي، 10 (4)، 7-22.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

الانتخابات ليست دائما ديمقراطية

تثير سلسلة الانتخابات البرلمانية التى عقدت إشكالية نظرية وعملية. فبينما الكلمة ذاتها مفعمة لا يسعنا سوى أن نقاوم قوة هذه الايحاءات فيما يتعلق بتشخيص قيمة ووظيفة الانتخابات فى سياقات معينة. أسبابنا لهذه المقاومة عديدة. فأولا تشير الخبرة التاريخية المقارنة إلى أن الانتخابات كثيرا ما كرست نظما شمولية أو حتى بوليسية فى عشرات من دول العالم. فالانتخابات بما فيها تلك التى تعقد لتشكيل مجالس "برلمانية "أو نيابية أو حتى التى تنصب رؤساء للدول توجد أيضا فى نظم شمولية، وتسلطية: أى لاديموقراطية. ومن المستحيل فى هذه الحالات أن نقبل بالايحاءات الديموقراطية لكلمة الانتخابات ذاتها.

من هذه الحقيقة نتعلم أن هناك انتخابات ديموقراطية وأخرى غير ديموقراطية. الأولى تطلق النقاش العام، وتقوم على قواعد الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص، وتمنح الشعب كله حق المشاركة فى صنع السياسات العامة، وتتضمن شكلا أو آخر من أشكال التوفيق بين الرؤى والاقتراحات والأفكار والمصالح المتعارضة، أو على الأقل تنشأ آلية لفرز وتوضيح طبيعة هذا التعارض وتتيح للجميع بناء التحالفات المناسبة وتأسيس أو تعميق هيكلية محددة للمصالحة السياسية وتوازن المصالح فى اطار القانون. أما الأخيرة فتتم فى ظروف

مختلفة تماما. إذ يغيب فيها النقاش العام وتكاد تخلو من المحتوى السياسى، وتتم فى غياب الشفافية والادارة النزيهة، وغالبا ما تنتهى إلى نتائج تكرس نظام الحكم غير الديموقراطى. أما السبب الثانى فهو أن الانتخابات حتى فى النظم الديموقراطية قد توظف لتكريس أوضاع لا تتفق مع الديموقراطية على المستويين المبدئى والأخلاقى بأى حال من الأحوال. بل تشير هذه الحقيقة لمفارقة أعمق وهى أن الديموقراطية- كنظام سياسى تاريخى - لم تكن بالضرورة متوافقة مع مبادىء أعمق وأشمل وأعلى قيمة من هذا النظام بذاته، أو حتى من المعنى السطحى لهذا النظام أى حكم الشعب لنفسه بنفسه، وذلك ببساطة لأن كلمة الشعب ذاتها كانت وستظل جدلية. فالنموذج الآثينى للديموقراطية استبعد العبيد والنساء والفقراء المعدمين من تعريف الشعب أصلا، وهو ما يحصر هذه الكلمة فى الأحرار المالكين. والفجيعة الحقيقية هى أن أول دولة "ديموقراطية "فى العصر الحديث: أى الولايات المتحدة الأمريكية كانت فى الحقيقة تأخذ بهذا المفهوم للشعب، بل وظلت تحرم الأفارقة الأمريكيين ليس فقط من حق التصويت والترشح، بل من الحق فى الحرية. وتطرح هذه الحقيقة مفارقة مثيرة حتى لو أنها أصبحت نظرية، وهى ما اذا كان النظام الأمريكى منذ الثورة ووضع الدستور ديموقراطيا أصلا. إذ يستقيم أبدا وصف نظام يقوم على العبودية وحرمان ملايين من البشر من الحق فى التصويت والترشح، أى من حقوق المواطنة بأنه ديموقراطى. غير أن القول بأنه غير ديموقراطى قد يتجاهل صفات أساسية فى هذا النظام. كيف نحل هذه المفارقة؟ وكيف نصف الانتخابات العامة التى تعقد فى ظل هذا النظام؟ أو عندما تشحن فى المضمون بدعاوى عنصرية وسياسية معادية لمبادىء جوهرية مثل قيمة المساواة، أو تحجب حق الحرية لملايين من البشر، أو فى الحقيقة للأغلبية العددية من السكان؟ وقد نحل هذه المفارقة بطرق مختلفة. مثلا قد نستطيع أن نشخص طبيعة النظام السياسى الذى يقوم على تقنيات الديموقراطية، إذا ما وضعنا الأغراض التى تحميها هذه التقنيات فى صلب المصطلح المستخدم لوصف النظام السياسى والاجتماعى، ووصفنا الوضع السياسى والاجتماعى والثقافى بدقة، فتحدثنا فى الحقيقة عن ديموقراطية ذكورية مثلا مثلما كان الحال فى سويسرا قبل الحرب العالمية الثانية بصورة فجة طالما أننا نتحدث عن حرمان النساء من حق الترشح والتصويت، أو ديموقراطية أبوية مثلما هو الحال فى معظم الدول المسماة ديموقراطية الآن، حيث يقوم النظام على حرمان النساء فعليا من فرص التمثيل العادل فى هياكل صنع القرار، وخاصة البرلمانات والمجالس النيابية الأخرى،

إن الانتخابات حتى فى النظم الديموقراطية قد توظف لتكريس أوضاع لا تتفق مع الديموقراطية على المستويين المبدئى والأخلاقى.

أو ديموقراطية برجوازية مثلما كان عليه الحال فى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، أو حتى ديموقراطية عنصرية، مثلما كان الحال فى الولايات المتحدة أو فى بعض دول أمريكا اللاتينية فى القرنين الثامن والتاسع عشر، أو فى نظام الابارتهايد فى جنوب أفريقيا العنصرية قبل عملية التحول والانتقال إلى النظام الديموقراطى وهى العملية التى قادها نيلسون مانديلا، أو كما هو عليه الوضع الآن فى دولة اسرائيل. ويمكننا أيضا أن نتحدث عن ديموقراطية متحيزة للطبقات المالكة، أى ديموقراطية الملاك. كما يكون بوسعنا أن نتحدث عن أشكال أخرى من "الديموقراطية "، وخاصة فى الحالات التى ينقسم فيها المجتمع إلى "هويات "متصارعة، وعلى نحو يتضمن علاقات أغلبية وأقلية، فنصف نظاما ما بأنه ديموقراطية طائفية، أو ديموقراطية قبلية، أو ببساطة ديموقراطية "إثنيه ". ورغم أن هذه المصطلحات تصور بقدر أكبر من الدقة طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى الذى تحميه أو تكرسه التقنيات الديموقراطية وعلى رأسها الانتخاب العام، فإنها تحمل تناقضًا مستعصيًا فى التشخيص، على الأقل من الناحية الايحائية. فليس من السهل قبول أن تكون الديموقراطية عنصرية أو قبلية، أو غير ذلك من المضامين الاجتماعية التى يبدو لنا أنها لا تتفق مع المفهوم المبدئى للديموقراطية. ومن ثم يبدو هذا الحل للمفارقة معيبا إلى حد كبير. وربما نقترح حلا آخر يقوم على التصريح بنسبية أو جزئية التطبيق الديموقراطى فى مختلف الدول، فنقول إنها ديموقراطية جزئية، أو ناقصة أو مشوهة أو ببساطة ديموقراطية متحيزة لصالح الملاك أو لصالح جماعة عنصرية أو عرقية أو طائفية أو قبلية أو للرجال وحدهم. ويعنى ذلك أن مصطلح الديموقراطية قد لا يعنى بحد ذاته الكثير إلا إذا أوضحنا أيضا جوانب التحيز والنقص، أو طبيعة علاقات القوى فى الدولة أو المجتمع المعنى.

ونتعلم من هذه المناقشة ضرورة أن نميز بين انتخابات عامة تؤدى إلى تنمية الديموقراطية، أو تؤخرها وتردها وتعكس حيزها الحقيقى، عندما تؤدى إلى تركيز السلطة والقوة والامتيازات فى جماعة طبقية أو جماعة وظيفية أو مهنية أو جهوية أو جماعة هوية ما (عنصرية، دينية، طائفية، قبلية أو عرقية). هنا نقول إن لدينا ديموقراطية بمعنى ما، حيث تتم الانتخابات على قاعدة اطلاق النقاش العام، والشفافية والنزاهة مما يخص الانتخابات نفسها، ولكننا نبين أيضا أوجه النقص والتناقض الذى يميز انتخابات عامة ما من حيث أنها تتم فى سياق سياسى ومجتمعى يقوم على التمييز وعدم المساواة على أساس العنصر والعرق

والدين والقومية أو الطوائف أو غيرها من صور التمييز.

وثمة بالطبع مشكلة ثالثة تخص المجتمعات الديموقراطية التى قد تكون حققت المساواة فى الداخل، ولكنها تحتقر حكم القانون والمساواة بين البشر على المستوى العالمى، وقد تقود إلى تعزيز النزعة العسكرية والامبريالية. وهنا نجد مفارقة أخرى لا نتحدث عنها كثيرا، وتتجاهلها الأدبيات والخطابات المتعلقة بالديموقراطية فى الدول الغربية والصناعية المتقدمة عموما. فالواقع أن الموجات الحديثة للامبريالية الغربية فى القرن التاسع عشر ثارت فى وقت كانت فيه بعض الدول الامبريالية "ديموقراطية "بالمعنى التقليدى للكلمة: أى من حيث آليات الديموقراطية وعلى رأسها الانتخابات العامة. وحتى الآن يمكن أن تنتهى آليات الديموقراطية عموما وخصوصا الانتخاب العام إلى تشكيل حكومة امبريالية: أى صاحبة مشروع إمبريالى. فقادت الانتخابات فى الولايات المتحدة خلال عامى ٢٠٠١، و٢٠٠٤ إلى تسليم السلطة لرئيس وحكومة تطبق مشروعا إمبرياليا أو بالدقة امبراطوريا. فهل تقودنا هذه الحقيقة إلى الحديث عن "ديموقراطية إمبريالية "؟ يعيب هذا المصطلح نفس العيب الذى يعتور الحديث عن ديموقراطية عنصرية أو أبوية. ولكن هذا العيب لا يعفينا من ضرورة الاشارة بصورة قوية إلى أن النظام الديموقراطى قد ينتج الامبريالية أو يتزامل مع مشروع إمبراطورى، وأن الانتخابات العامة قد تنتج فى الواقع مشروعا إمبرياليا أو تكرسه. ولذلك لابد من الاشارة إلى هذا الجانب من السياق الذى تقود اليه الانتخابات العامة، وربما إلى هذا الجانب من الوظيفة التاريخية للنظام الديموقراطى نفسه.

هناك مشكلة ثالثة تخص المجتمعات الديموقراطية التى قد تكون حققت المساواة فى الداخل، ولكنها تحتقر حكم القانون والمساواة بين البشر على المستوى العالمى

لا نزعم هنا أن الديموقراطية أو حتى الانتخابات العامة هى التى تنتج الامبريالية، ولا يمكن أن نعزو لها بذاتها انتاج النزعة الامبريالية أو الامبراطورية أو النزعات العنصرية أو الذكورية أو غير ذلك من أمراض تحيزات اجتماعية وقومية. إذ ينتجها فى الواقع تشكيل اجتماعى ما: أى مجتمعا بأوضاعه الفعلية والمحددة. ومع ذلك لا يمكن تجنب استنتاج أن النظام الديموقراطى بذاته هو فى نهاية المطاف ليس شيئا ثابتا، وانما هو معطى ديناميكى، قد يتطور وينمو على هدى مبادىء المساواة وحكم القانون والعدالة التوزيعية، والسلام الأهلى والعالمى، وقد ينكمش ويتحرك فى عكس هذا الاتجاه بتأثير التعصب والهيمنة والتمييز الطبقى والحروب أو على الأقل القهر القومى. ويمكننا أن نحاجى مثل شومبيتر بأن الامبريالية فى الجوهر تدمر الديموقراطية. ولكننا حتى لو لم نقبل بهذه الحجة فإننا نظل نعترف بأن نظاما ما ديموقراطي طالما أنه يقوم على تحرير

النقاش العام ولو فى حيز اجتماعى ما، وعلى إقرار مبادىء الحرية حتى لو كان يحرم منها أمماً معينة أو قطاعا اجتماعيا كبيرا أو صغيراً. ولكننا يجب أن نعترف أيضا وأن ندخل هذا الاعتراف فى صلب عملية تشخيص الحالة السياسية لمجتمع محدد، بأن هذه الحالة التى عادة ما تنعكس فى الانتخابات العامة.

بكل بساطة إذن هناك انتخابات غير ديموقراطية، وانتخابات معادية للديموقراطية فى قلب النظم الديموقراطية، وربما انتخابات تقود إلى تدمير الديموقراطية. وهناك بالعكس انتخابات تقود إلى الديموقراطية، أو تعززها وتنميها، عندما تعنى نشر تطبيقات الديموقراطية والحقوق الديموقراطية إلى قطاعات جديدة من المجتمع، وتترجم بأمانة قيم العدالة والمساواة، فضلا عن قيم الحرية فى مستوياتها المختلفة.

إن جميع الانتخابات العامة التى تمت فى العالم العربى خلال العامين الماضيين لم تكن ديموقراطية وبعضها أدى فعليا إلى نكسة لعملية الانتقال الديموقراطى.

إن غالبية الانتخابات العامة التى تمت فى العالم العربى خلال العامين الماضيين كانت لها فى الحقيقة طبيعة ملتبسة، وأنها جميعا لم تكن ديموقراطية وبعضها أدى فعليا إلى نكسة للتوقعات الديموقراطية أو لعملية الانتقال الديموقراطى. ويمكن أن نرى هذه الطبيعة بوضوح فى حالة مصر خلال عام ٢٠٠٥.

لقد شهدت مصر خلال عام ٢٠٠٥ مخاضا ديموقراطيا. تمثل هذا المخاض فى انبثاق عدد من الحركات الاصلاحية وحركات التغيير الديموقراطى وعلى رأسها حركة كفاية.

لقد ولدت هذه الحركات فى سياق اتسم بوضوح مشكلة الركود السياسى الممتد فى البلاد. وكان لهذه المشكلة عدد من المظاهر التى تخطت الحدود المألوفة للاستبداد السياسى والحكم المطلق.

أول هذه المظاهر هو تعمق واتساع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والمواطن فى مصر. وكانت هذه الانتهاكات كامنة فى الأصل فى طبيعة نظام الحكم الاستبدادى والمطلق منذ عام ١٩٥٢. فالواقع الفعلى والدساتير المتعاقبة منذ ذلك التاريخ منحت سلطة مطلقة لنخبة حكم بيروقراطية أمنية صلفة، تحكم بدون تفويض من المجتمع، وهى سلطة عملت تاريخيا على إنكار مبدأ سيادة الشعب أو تفريغ هذا المبدأ من كل محتوى فعلى، كما عملت على تصفية الساحة السياسية كلية، حيث أنهت أو حجبت التعددية، وألغت الأحزاب السياسية وحق تأسيس الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وعندما عادت للاعتراف جزئيا عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ وضعت كافة العراقيل الممكنة أمام تأسيسها بصورة حرة، كما ألغت فعليا حق التجمع وقيدته بسلسلة من التشريعات الرقابية المشددة، فضلا

عن تكوين ترسانة كاملة من القوانين الاستبدادية التى ضمنت تهميش بل وتدمير المجتمع السياسى والمدنى. وبطبيعة الحال يمكننا أن نتحدث عن "تحسن "فى البيئة السياسية مع الاعتراف الجزئى بالتعددية المقيدة، وحرية التعبير المقيدة بدورها، وهكذا، مما وضعت بعض أسسه وركائزه فى دستور ١٩٧١، أو تم تقنينه بعد ذلك بأشكال مختلفة، وذلك بالمقارنة بالدساتير والتشريعات السياسية التى أقرت فى العقدين الأولين من الثورة. غير أن هذا التحسن كان مظهريا بحتا. فخلال ما يزيد عن ثلاثة عقود تالية، ازدادت انتهاكات حقوق الانسان بصورة كبيرة، وازداد جبروت جهاز الدولة فى ممارستها لهذه الانتهاكات، بالتوازى وأن ليس بالضرورة بسبب وحيد هو تطبيق قانون الطوارىء لأربعة وعشرين عاما ممتدة منذ عام ١٩٨١ حتى الآن. فحتى قانون الطوارىء تم اختراقه بصورة فعلية ومنهجية، كما تشهد على ذلك ظاهرة الاعتقالات الادارية المتكررة، والتى يتم من خلالها انتهاك أحكام القضاء. وخلال هذه الفترة صدرت أوامر اعتقال بحق عشرات الألوف من المصريين. ولا زال عشرون ألفا على الأقل يرزحون تحت وطأة الاعتقال التعسفى.

التعذيب في مصر أصبح الأمر الأكثر لامركزية فى البلاد، حيث صار يتم على مستوى أقسام البوليس العادى والمنتشرة فى كل أحياء البلاد وقراها.

أما التعذيب فهو لم يعد فقط ظاهرة منهجية، بل امتدت ممارسته المروعة من المجال السياسى إلى كافة المجالات، وهبطت سلطته الباغية من الهياكل البوليسية المركزية ليصبح الأمر الأكثر لامركزية فى البلاد، حيث صار يتم على مستوى أقسام البوليس العادى والمنتشرة فى كل أحياء البلاد وقراها. وفضلا عن الاعتقال التعسفى والتعذيب، فإن أشكالا أخرى لا تقل أهمية من القمع والبطش السياسى تستخدم على نطاق واسع من داخل القانون وخارجه مثل الحبس الاحتياطى، واساءة معاملة المسجونين وحرمانهم من كافة الحقوق الانسانية بما فى ذلك الحق فى العلاج الطبى الذى يرتبه القانون، فضلا عن المحاكم الاستثنائية وعمليات اختطاف الرهائن والعقاب الجماعى للسكان. وبينما كانت هذه المظاهر محصورة إلى حد ما فى محيط المهتمين بالشأن العام أو بالعمل السياسى من مواقع معارضة (وأحيانا من مواقع موالية)، فإنها صارت سمة شائعة وعامة ولصيقة بصورة بغيضة ولا تقبل الفصل عن النظام السياسى بذاته.

أما ثانى هذه المظاهر فهى التحولات التى جرت فى بنية الدولة ذاتها. لقد مرت الدولة المصرية بتحولات جوهرية فى بنيتها. التحول الرئيسى تمثل فى الانتقال من بنية دولة بيروقراطية ذات مشروع وطبيعة ثورية (على ما فى ذلك من تناقض) إلى بنية بوليسية. ومثلت المرحلة الساداتية مجرد حالة انتقال من

الطبيعة الثورية المرتبطة باسم ناصر إلى الطبيعة البوليسية المرتبطة باسم مبارك. فى المرحلة الأولى كانت هياكل الدولة الايديولوجية تلعب الدور الرئيسى. أما فى المرحلة الثانية فقامت الهياكل البوليسية والأمنية بالدور الرئيسى وتصدرت علاقة الدولة بالمجتمع، وأوقعت تحت هيمنتها كافة بنى الدولة والمجتمع الأخرى، بما فيها البنى الوظيفية البحتة، والتى لا يكاد يكون لها شأن أو علاقة مباشرة بالمجال السياسى.

وبالطبع ارتبط هذا التحول فى بنية الدولة بمضمون سياساتها من ناحية، وبالتحولات فى الواقع الاجتماعى من ناحية أخرى. فالتحول إلى بنية الدولة البوليسية ارتبط على نحو حميم بالخصخصة الفعلية للسلطة العامة، وانتشار الفساد وتحوله إلى ملمح رئيسى من ملامح النظام الاجتماعى، بل تحول انتاج الفساد إلى عملية منهجية بدورها. وارتبط هذا كله بالتحول الفوضوى إلى اقتصاد السوق، ومحاولة تكوين وتمكين "رأسمالية محاسيب" بالارتباط بالدولة، وتوفير حيز هائل لإثرائها غير المشروع على حساب الموارد العامة. كما ارتبط هذا التحول أيضا بالسياسة الخارجية، وإسقاط المشروع التحررى والاستقلالى الوطنى المصرى بامتداداته فى المحيط القومى العربى والأفريقى والعالمى.

إن الاستبداد الطويل لابد أن يؤدى إلى شخصنة السلطة، بما فى ذلك إضفاء طبيعة عائلية عليها. ولكن هذه الشخصنة إما تؤدي إلى التدهور والفوضى أو التوريث.

أما المظهر الثالث والذى أطلق بذاته قدرا لا بأس به من الديناميكية السياسية فهو شخصنة سلطة الدولة وتركيزها على نحو بالغ التطرف بيد الرئيس، بل وعائلة الرئيس، أيضا. والواقع أن الاستبداد الطويل لابد أن يؤدى إلى شخصنة السلطة، بما فى ذلك إضفاء طبيعة عائلية عليها. ولكن هذه الشخصنة تقود إلى إحدى نتيجتين: إما التدهور والفوضى أو إلى التوريث. إذ نادرا ما يدوم طويلا استبداد الأقلية: أى النظام المعروف باسم الأوليجاركية، وغالبا ما يتدهور نظام استبداد الأقلية كما حدث فى مصر تحديدا إلى استبداد شخصانى. فمع تمكن العسكريين من الاحتفاظ بالسلطة واحتكارها، حتى بدأت التصفيات الدورية، التى قادت من ناحية إلى انفراد شخصى بالسلطة على حساب استبداد الأقلية المثلة فى الضباط الكبار. وبينما كان الرئيس ناصر يواجه تحديات حقيقية من جانب زملائه طوال الفترة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٦، فقد أدت النكبة الوطنية وما ارتبط بها من تصفيات إضافية إلى انفراده التام بالسلطة، وهو الانفراد الذى تأكد بعد قيام الرئيس السادات بالتخلص من شركائه فى وراثة سلطة ناصر. وورث الرئيس مبارك بدوره السلطة وتمكن بعد فترة قصيرة من الانفراد التام بها. ولمدة أربعة وعشرين عاما لم يكن الرئيس مبارك مضطرا حقيقة لمواجهة

أى منافس أو أى قيد من داخل نخبة الحكم العليا مثلما حدث مع الرئيس ناصر، وبدرجة أقل مع الرئيس السادات. لقد تأكد هذا الطابع المطلق للحكم وشخصانيته بفضل قيام الرئيس السادات بإزالة القيد الذى كان وضع فى دستور ١٩٧١ على مدد تولى السلطة، وهو ما تمتع به خلفه. اذ صار النظام السياسى يقوم دستوريا وفعليا بالطبع على السلطة الأبدية للرئيس. وقد انتهت عملية شخصنة السلطة أيضا إلى تفريغ النظام السياسى كله من البدائل الواضحة، وهو ما يقود تلقائيا إلى ترجيح تولية ابن الرئيس للسلطة الفعلية مع شيخوخة الرئيس وتراخى قدرته على متابعة الأوضاع السياسية المعقدة، ومن ثم إلى توريث السلطة. وقد بدا التهديد بتوريث السلطة فى مصر كارثة أخلاقية ومعنوية حقيقية. وبات من المفهوم أن امتداد سلطة الرئيس إلى غير مدى محدد يؤدى حتما إلى هذه النتيجة. ومن ثم انبثقت لأول مرة فى البلاد حركة سياسية غير رسمية وغير حزبية لمعارضة التمديد للرئيس مبارك لفترة ولاية خامسة ولتركيز السلطة داخل العائلة، ولاحتمالات توريث السلطة لابنه، وهى حركة كفاية. وقامت حركة كفاية بحفز الحياة السياسية فى البلاد من جديد واطلاق دينامية معارضة غير مسبوقة فى تاريخ البلاد السياسى الحديث.

ليس هناك ضمان واحد بأن تتم عملية الخلافة السياسية بصورة سلمية ما إن يرحل أي رئيس، هذا إن لم يورث الحكم لأولاده

لقد تبلورت وتوسعت المعارضة والمطالب الاصلاحية لتؤكد على الحاجة لا لمقاومة الامتداد الأبدى للسلطة وتولية الرئيس لولاية دستورية جديدة مدتها ست سنوات كاملة، والحيلولة دون توريث السلطة، وانما الأهم تحقيق اصلاح سياسى ودستورى جوهرى. والواقع أن هذا المطلب بدا أمرا أساسيا لانقاذ نظام الدولة ذاته من التفسخ. فالخلافة السياسية محكومة دستوريا وسياسيا وفعليا بدورة مفرغة لا نهاية واضحة لها، حيث يقوم الرئيس فعليا بتعيين الغالبية الساحقة من أعضاء البرلمان بوسائل من داخل القانون ومن خارجه على السواء، ويقوم البرلمان بتعيين الرئيس دستوريا. حيث يقوم الرئيس وجهاز الدولة بضمان انتصار حزب الرئيس فى أية انتخابات عامة ولو بالتزوير الفاضح، ويقوم البرلمان بتسمية الرئيس ثم يذهب الاسم لاستفتاء عام لا يحضره أحد ويتم تزييف أرقامه لضمان انتصار ساحق يتولى باسمه الرئاسة من جديد لعدد غير محدود من الولايات. ولكن ليس هناك ضمان واحد بأن تتم عملية الخلافة السياسية بصورة سلمية ما أن يرحل أى رئيس، هذا إن لم يورث الحكم لأولاده. ولذا يمثل الانتقال إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من بين عدد من المرشحين انقاذا للنظام باعتباره نظاما من تهديد الفوضى والتوريث، وكلاهما قد يعرض

النظام لخطر داهم. وبالتالى بدت المطالب الاصلاحية والتى جاءت بالطبع أكثر شمولا من مجرد تعديل نظام اختيار رئيس الدولة كأمر يحقق مصالح نخبة الحكم الاستراتيجية وحركات الاصلاح الديموقراطى معا.

لقد خاضت حركات الاصلاح والمعارضة معركة مفتوحة حول الاصلاح الدستورى الحاسم طوال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وبدت البلاد وكأنها تستيقظ لرفض الواقع الاستبدادى والأمراض التى انتشرت بفضله بعد ركود طويل، فقد انتشرت هذه الحركات وانضمت أعداد متزايدة من الناس لحركات الاصلاح وامتلأت شوارع القاهرة بالمظاهرات الدورية المنددة بالتمديد والتوريث والمطالبة بالاصلاح السياسى والدستورى. وما أن بدا أن الرئيس يسلم بحتمية الانتقال إلى اختيار رئيس الدولة فى انتخابات تعددية وتنافسية ومباشرة فى اقتراح قدمه فى فبراير من عام ٢٠٠٥، حتى بدت الآمال تتفتح فى تحقيق إصلاح أكثر معنى ودلالة وشمولا، وأن الاستبداد السياسى والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان سوف تتوقف أو على الأقل تخف بإنهاء العمل بنظام الطوارىء وغير ذلك من المطالب الديموقراطية الجوهرية.

وهنا تحديدا تبدو وظيفة الانتخابات التى عقدت خلال عام ٢٠٠٥. اذ أن هذه الانتخابات أحبطت هذه الآمال وقتلت المناخ التفاؤلى الذى ساد فى البلاد خلال الربع الأول من العام على الأقل.

لقد انتهت الانتخابات الرئاسية فى ٧ سبتمبر كما هو معروف بفوز كبير – ولو شكليا– للرئيس مبارك ومنحته فرصة لتمديد حكمه الاستبدادى لولاية إضافية مدتها ست سنوات. ثم انتهت الانتخابات البرلمانية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من نفس العام بدورها إلى فوز حزب الرئيس شكليا ايضا بغالبية ساحقة من مقاعد البرلمان. وبذلك تم تكريس نفس الواقع السياسى القائم منذ نصف قرن على الأقل من حيث المبادىء العامة، وتعميق شخصنة السلطة وربما توريثها أو تعريضها لحالة فوضوية فى أى لحظة.

أما العملية الانتخابية ذاتها فكانت نموذجا للانتخابات اللاديموقراطية أو بالحق المعادية للديموقراطية. فقد تكررت فى الواقع عمليات التلاعب الاعتيادية التى ضمنت حصول الرئيس على نسبة عالية من الأصوات، من خلال توظيف جهاز الدولة الأمنى والسياسى، وتحشيد نخبة الحكم لجر المحاسيب والأتباع جرا إلى صناديق الاقتراع، فوق استخدام مختلف تقنيات التزوير والتلاعب القديمة والمستحدثة. أما الانتخابات البرلمانية فكانت أسوأ بمراحل. اذ لم تشهد

مناظرات سياسية ذات قيمة على الاطلاق تقريبا. وانصرف المصوتون إلى المعايير التقليدية المعروفة فى النظم الاستبدادية: أى التصويت للحصول على الخدمات، والتصويت للعصبيات العائلية والقروية ولصالح العناصر القوية المتنفذة فى السمسرة والوساطة ومختلف صور الفساد السياسى. وفضلا عن ذلك فقد تم اطلاق عملية شراء الأصوات علنا من أى قيد، واستدعى جهاز الأمن عصابات الاجرام من أجل ارهاب المواطنين، ثم تقدم بنفسه للقيام بالمهمة بعد أن افتضحت تلك المسرحية الهزلية التى ادعى فيها الحياد التام فيما بين عصابات الاجرام بعضها وبعض وبينها وبين المصوتين.

لقد أسقطت الانتخابات في مصر الخيار الديمقراطي المدني وأفضت إلى استقطاب ثنائي بين أنصار الدولة البوليسية وأنصار الدولة الدينية

وربما كانت النتيجة الوحيدة غير النمطية فى هذه الانتخابات البرلمانية هى فوز التيار الاسلامى السياسى بنحو خُمس مقاعد مجلس الشعب. وتعد هذه النتيجة ملتبسة لأسباب كثيرة. فهى من ناحية عبرت لأول مرة بصورة لا لبس فيها عن استعداد قطاع كبير من المجتمع للتصدى لتلاعب الدولة بالعملية الانتخابية، ولو ببذل تضحيات مريرة. ولكنها من الناحية المقابلة عكست الطابع اللاسياسى واللاديموقراطى للعملية الانتخابية. فاذا نحينا جانبا البطولة التى قاوم بها الشعب عمليات التزوير المنهجية، فقد صوتت أعداد لا بأس بها من المواطنين لصالح شعار دينى وحركة ترفع لواء الاسلام وليس برنامجا سياسيا محددا. ومن ناحية أخرى فلا شك أن هذه الحركة ذاتها قامت عامدة متعمدة بالمساهمة فى إسقاط البديل الثالث: أى القوى والشخصيات العامة والسياسية التى تتبنى رؤية مدنية وديموقراطية للاصلاح السياسى والدستورى والاجتماعى فى البلاد. وبذلك اكتملت الكارثة المعنوية التى عبرت عنها نتائج الانتخابات: اذ اسقطت ما يمكن تسميته بالخيار الديموقراطى المدنى، وأفضت إلى استقطاب ثنائى جاف للغاية (أى بدون وجود أى طرف ثالث) بين أنصار الدولة البوليسية وأنصار الدولة الدينية.

ولو أخذنا نتائج الانتخابات بشقيها الرئاسى والبرلمانى بدلالاتها الشكلية لتحتم علينا استنتاج أن المجتمع أسقط خيار الاصلاح الديموقراطى الجوهرى ونأى بنفسه عن الدفاع عن شعار بناء دولة مدنية ديموقراطية أو دولة الحق والقانون، وأن حركة الاصلاح السياسى والديموقراطى التى انطلقت خلال عام ٢٠٠٥ قد تلقت هزيمة معنوية ثقيلة. وربما نذهب أبعد فى قراءة دلالة هذه الانتخابات لنقول إن المخاض الديموقراطى الذى شهدته البلاد قد تم تفريغه وبدا وكأنه حركة نشطة لأقلية ضئيلة فى المجتمع وأنه اجهض فى تحدى الأصوات فى انتخابات

عامة مرتين على التوالى وفى غضون شهرين أو أكثر قليلا.

غير أن هذه القراءة أو هذه الدلالات زائفة إلى حد بعيد. كل ما حدث هو أن "تقنية الانتخابات العامة "قد استخدمت لأغراض معادية للديموقراطية والاصلاح بنجاح جزئى فى افضل الأحوال.

لم يكن هذا التوظيف الانتهازى للانتخابات العامة لتحقيق أغراض غير ديموقراطية، أو معادية للديموقراطية أمرا جديدا فى النظام السياسى المصرى، أو فى غيره من الأنظمة العربية. فقد صممت الانتخابات كتقنية لتحقيق عدد من الأهداف.

صممت الانتخابات كتقنية لتحقيق عدد من الأهداف؛ أولها إضفاء شرعية شعبية زائفة على نظام سياسى ونخبة حكم وقيادات عليا لم تأت أصلا بطريق الانتخاب، بل عن طريق اغتصاب السلطة ثم توريثها

أول هذه الأهداف هو إضفاء شرعية شعبية زائفة على نظام سياسى ونخبة حكم وقيادات عليا لم تأت أصلا بطريق الانتخاب، بل عن طريق اغتصاب السلطة ثم توريثها واعادة إنتاجها عن طريق الاختيار والتعيين والتقادم البيروقراطى. لقد قامت دساتير الثورة على مبدأ السيادة للشعب. وكانت هذه الفكرة ثورية حقا فى سياق الانتقال إلى النظام الجمهورى، وكان من شأن احترامها أن تنقل السلطة فى مصر إلى المصريين بعد غيابهم عنها لآلاف السنين بالاحتلال ونزع القوة، وتدمير كرامة الانسان المصرى وإخضاعه لأشد صور العسف والقهر والاستغلال. غير أن المبادىء الجمهورية لم تغرس أو حتى تحترم من الناحية الفعلية. بل وبكل أسف لم يقدم الضباط الثوريون شروحا ذات بال أو تعميقا نظريا وثقافيا لهذه الفكرة العظيمة، التى كان رفاعة الطهطاوى قد قدمها للمصريين نقلا عن التجربة الثورية الفرنسية، بمعنى الحكومة التى تقوم على الجمهور أى المواطنين الأحرار. وبكل أسف لم يأخذ الطهطاوى نفسه الفكرة ويطورها ويتبناها بوضوح ودون لبس، ولم تسنح الفرصة لأن يتبناها بعده أى من المفكرين الكبار، أو تصبح عنواناً لحركة سياسية فى البيئة السياسية المصرية. والأمر الأشد غرابة هو أن السلاسة المدهشة التى تم بها إلغاء النظام الملكى عام ١٩٥٣ لم تدفع الضباط الأحرار أنفسهم لتأمل حقيقى للفكرة الجمهورية وهى البديل الطبيعى لنظام الملكية الوراثية المطلقة والدستورية. ومن ثم ضاعت على البلاد فرصة أن تشيع الفكرة الجمهورية وتتشيع بها الثقافة السياسية المصرية. بل مر الأمر وكأن شيئا لم يحدث رغم ضخامة الانتقال من الملكية إلى الجمهورية. كل ما أخذناه من الفكرة الجمهورية هو النص الدستورى القائل بأن السيادة للشعب أو الأمة. وربما نفسر غياب الفكرة الجمهورية فى تراث مصر الثقافى السياسى إلى أن الفكرة وقعت خيانتها بصورة جوهرية ما أن استتب الحكم للضباط، فأنشأوا

نظاما يولد السلطة عن السلطة عن طريق التوريث من ضابط لآخر، وهو ما قد ينتهى إلى التوريث من نسل الضابط الذى قعد فى قمة السلطة مدة تكاد تتساوى مع سلفيه معا. وقامت الانتخابات العامة باضفاء "شرعية جمهورية "على ما هو فى الواقع "آلية خلافة بيروقراطية عسكرية ".

لقد تم ذلك من حيث الجوهر عن طريق التزوير المنهجى للانتخابات والاستفتاءات العامة. ووصل الأمر إلى حد استقرار نمط للاستفتاء على رئاسة الجمهورية لا يذهب اليها أحد من المواطنين تقريبا ولكن المرشح الوحيد لها يحصل فى العادة على نسبة تأييد تتعدى ال ٩٠٪ من نسبة تصويت منتحلة لم تقل أبدا عن ٨٥٪. وقد فضح الاستفتاء الأخير رغم كون أرقامه منتحلة بدورها كل ما سبقها من استفتاءات لمجرد أنه توفر لها شيء من الرقابة والاشراف من "هيئات قضائية "و "لجنة عليا للانتخابات الرئاسية "، حيث أعلنت اللجنة أن نسبة التصويت فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى ٧ سبتمبر وصلت إلى أقل قليلا من ٢٤٪ فقط. وجعلت اللجنة من نفسها مادة للتندر لأنها كانت أعلنت أن نسبة التصويت على الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور تعدت حاجز ال٥٠٪. ومن نافل القول أن من المستحيل أن يصوت الناخبون فى استفتاء على مادة دستورية يصعب قراءتها وفهمها حتى على المتخصصين، وبنسبة تزيد على ضعف من ذهبوا منهم لانتخاب رئيس الجمهورية بعد نحو أربعة شهور فقط من هذا الاستفتاء.

ولكن الانتحال الصريح للأرقام- أى التزوير المريح فى المكاتب- لم يكن هو الأسلوب الوحيد لادارة الانتخابات العامة. فقد اتسمت الانتخابات البرلمانية بسخونة أعلى بكثير من الاستفتاءات أو حتى الانتخابات الرئاسية. ولكن ذلك لا يعنى على الاطلاق أن مصر تمتعت بفرصة اجراء انتخابات سياسية أصلا ناهيك عن أن تكون ديموقراطية. ويكمن السر فى سخونة الانتخابات أنها كانت تتعلق بشيء مختلف تماما عن السياسة التى تتعلق بمصالح قومية أو برؤى وبرامج عمل وتيارات فكرية ومنافسات حزبية. فمصر لم تشهد أبدا مثل هذا النوع من الانتخابات منذ عام ١٩٥٢. وإنما نهضت الانتخابات العامة على إثارة منافسات بين القرى والعائلات حول "شرف التمثيل النيابى "من حيث أنه دال على المكانة، والامتيازات والمنافع. أما القاعدة الأهم للانتخابات فى المناطق الحضرية، وفى الريف إلى حد ما، فهى تقديم الخدمات الشخصية للسكان. وتضمنت هذه الوظيفة تحويرا جوهريا لوظيفة النائب، وطبيعة عملية النيابة بل والانتخابات نفسها. فلكى يتمكن النائب من توفير الخدمات الشخصية لناخبيه أو

دائرته تعين عليه حتما أن يكون قريب الصلة بالسلطات الادارية والسياسية التى تمسك بمفتاح الخدمات. والطريقة الأساسية لتحقيق هذا الهدف هو الانضمام إلى "حزب الحكومة "أو الحزب الحاكم اسميا. ومن ناحية أخرى، فإن معيار تقديم الخدمات أخلى العملية الانتخابية تماما من النقاش والجدل السياسى. وبتعبير آخر مثلت الانتخابات أداة لتحقيق نقيض أغراضها كما نراها فى الدول الديموقراطية، أى أداة لقتل السياسة وابتسار أو إلغاء النقاش العام حول الشأن السياسى.

لقد أدى تواتر هذا النمط من الانتخابات العامة إلى إخلاء الساحة السياسية من المعنى والدلالة السياسية من حيث المضمون، وإلى استلاب المصريين سياسيا واخراجهم بل وخروجهم الفعلى من ساحة السياسة. واستقر فى الوجدان العام أن الانتخابات العامة ليست طريقا ممكنا للتغيير السياسى. ولهذا الغرض خرجت الطبقة الوسطى كلية تقريبا من العملية الانتخابية وتجاهلتها كلية تقريبا. أما فى هوامش المدن الكبرى حيث يعانى الناس من مشكلات حياتية جمة وتعطش حقيقى للخدمات فكانت الانتخابات البرلمانية ساخنة فى العادة بسبب السعى للحصول على الخدمات، وأحيانا السعى لبيع الصوت الانتخابى لعل حفنة الجنيهات القليلة لقاء بيع الأصوات تطعم أسرة خلال يوم كامل أو تسمح لها بالحصول على أغطية تكفى لدرء الرطوبة والبرد الذى يزحف بسهولة للعظام فى بيوت الفقراء المحرومة من التهوية والشمس، والشروط الصحية الأخرى.

لقد حققت الانتخابات العامة فى مصر هذه الاهداف السلطوية بامتياز، حيث سمحت بإنتاج نخبة برلمانية تتكون من العصبيات العائلية والشخصيات الباحثة عن مكانة ومنافع تربطها فى علاقة "قنية "بالسلطة السياسية. وتكرست مبادلة فرعية بين الخضوع السياسى التام للنخب البرلمانية التابعة لحزب الدولة من ناحية والحصول على المكانة والمنافع المادية والمعنوية بما فيها فرصة توفير قدر من الخدمات الشخصية التى تعين فى حالة إعادة الترشح فى الانتخابات العامة. وساهمت هذه المبادلة بدورها فى إخلاء البرلمان والهياكل النيابية الأخرى من السياسة، وفى تعميق الاستبداد والشخصنة الكاملة للسلطة السياسية.

ومن هذا المنظور يمكن شرح المفارقة بين المخاض السياسى الهائل خلال عام ٢٠٠٥، ونتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال العام نفسه. ففيما هو أبعد من تزوير هذه الانتخابات، ثمة تفسيران؛ الأول هو أنه لم يكن من السهل التحرر من تراث طويل من الانتخابات غير السياسية وغير الديموقراطية، وأن الانتخابات العامة خلال عام ٢٠٠٥ شهدت تكريس ذات النمط والذى تتحكم به

الأجهزة الأمنية فى الجوهر. ولكن هذا التفسير يواجه بعض الاستثناءات المهمة. فأولا مثل الفوز الكبير للإخوان المسلمين فى دوائر تعرضت لتدخلات أمنية وإدارية كبيرة كشف عن درجة عالية من الوعى الانتخابى والروح الكفاحية لدى المجتمع، حيث واجه الجمهور هذه التدخلات بإصرار وروح كفاحية عالية وقدر كبير من الابتكار. ومن ناحية ثانية، فإن العصبيات العائلية لم تحقق هذه المرة فوزا مريحا. بل شهدنا حتى فى أعماق الريف ثورة على العائلات الكبيرة وبناء تحالفات مضادة لهذه العائلات. بل وشهدنا أيضا نوعا من الانتفاضات الانتخابية فى القرى الصغيرة ضد المراكز المدينية: أى صراعا بين الريف والحضر (شبه الريفى هو ذاته). بل أن نموذج نائب الخدمات وجد صعوبات كبيرة هذه المرة بسبب الاقتراب من استنفاد ذاته، نظرا لاستفحال المشكلات الشخصية للمواطنين، وتعاظم المنافسة على موارد الدولة المحدودة.

أما التفسير الثانى فهو أن تكريس النمط الأساسى من الانتخابات غير السياسية وغير الديموقراطية بالرغم من المخاض السياسى الكبير، يعنى أن هذا المخاض لم يكن غير ظاهرة سطحية لم تلمس غير قطاع صغير للغاية من المواطنين النشطاء سياسيا بالفعل، ولم يشد قطاعات كبيرة من الجمهور المستلب سياسيا، والذى يعيش خارج الفضاء العام كلية، وهو الأمر الذى قاد هذه القطاعات للتصرف بنفس الطريقة المعتادة، وخاصة عندما لم يجد طريقة سلسلة ومؤكدة لإظهار احتجاجه على تردى الأوضاع الاجتماعية فى البلاد وسوء الادارة السياسية والاقتصادية فى ظل النظام التسلطى الراهن.

وثمة بالطبع تفسير ثالث يربط بين العاملين السابقين. فالمخاض السياسى قادته عناصر وقوى ديموقراطية وتقدمية أفاد فى الحقيقة الحركة الإسلامية التى كانت قد نجحت فى بناء حضور مباشر وقوى بين الجماهير على مستوى القواعد خلال ما يربو على ربع قرن من صعود الحركة الاسلامية. وبينما توفر للحركة الإسلامية شبكات هائلة من النشطاء والمؤسسات الخدمية التى تعمل على المستوى القاعدى، توفر على إدارتها عدد كبير من النشطاء الشباب الذين أتقنوا الادارة الانتخابية أثناء دراستهم بالجامعات وفى النقابات المهنية، وفى سياق العمل السياسى الإسلاموى ذاته، وتوجت باتاحة موارد مالية هائلة، بينما لم تتمتع القوى التقدمية والديموقراطية التى حركت المخاض السياسى بمواجهات كبرى مع الدولة البوليسية بأى من هذه الموارد. وبالتالى مثل التصويت للإخوان المسلمين الطريقة المؤكدة للاحتجاج على النظام السياسى وممارساته. وبوجه عام

يمكن القول بأن انتخابات عام ٢٠٠٥ شهدت بالفعل لأول مرة تصويتا سياسيا بالرغم من أنها لم تكن انتخابات سياسية بالمعنى الكامل والصحيح للكلمة.

ويحتاج الأمر فى الواقع إلى مزيد من تحليل التصويت الكبير الذى ذهب للإخوان المسلمين. وهنا نجد نظريتين واسعتين. النظرية الأولى تقول بأن الاخوان المسلمين قد حصلوا فى الواقع على تصويت احتجاجى، بمعنى أنهم هم الطرف الذى أفاد من التصويت سلبا ضد الدولة البوليسية، وأن هذا التصويت قد عكس أساسا المخاض السياسى الذى عاشته البلاد خلال العام. غير أن هذا التفسير يواجه بعض الصعوبات الكبيرة. فقد نفهم التصويت ضد العناصر الحكومية والفاسدة باعتباره تصويتا احتجاجيا، ولكن هذا الفهم لا ينطبق إطلاقا على الحالات التى نجح فيها الإخوان فى إسقاط المرشحين التقدميين والديموقراطيين فى الانتخابات. ويدل هذا الاقتدار الانتخابى على حقيقة أن غالبية الأصوات التى حصل عليها الإخوان كانت ثمرة عملية طويلة لتنمية الولاء، والمشايعة الحركية، ومن ثم ثمرة تصويت إيجابى لصالح الحركة التى قامت بالانزراع فى المجتمع على المستويات القاعدية والعمل المخطط والشاق والمقتدر.

على ضوء هذا التحليل الأخير، يمكن القول بأن الانتخابات العامة فى مصر عكست فى الحقيقة المخاض السياسى فى مصر وأن فى الحدود التى ترسمت عن الحضور الحقيقى على المستوى القاعدى لمختلف القوى. ومع ذلك فإن فوز الإخوان المسلمين بعدد كبير نسبيا من المقاعد لم يمثل سوى ترجمة جزئية للغاية لحالة المخاض السياسى خلال عام ٢٠٠٥. فأولا لا تكاد الأصوات التى ذهبت للإخوان المسلمين تتلامس مع القضايا الدستورية والسياسية المحددة التى حملها هذا المخاض الاصلاحى. فقد طرح الإخوان شعارا لا علاقة له بالسياسة وهو "الاسلام هو الحل ". ورغم أنهم كتبوا ونشروا على نطاق محدود برنامجا سياسيا، فإنهم لم يناقشوه مع جماهيرهم، بل كان المحك الحقيقى للتصويت هو جاذبية الشعار الدينى بذاته. ومن ناحية ثانية فإن نسبة الأصوات التى حصل عليها الإخوان المسلمون لا تمثل غير نسبة ضئيلة من المجتمع. بل أن نسبة من ذهبوا للتصويت اصلا لا تزيد عن ٢٣٪ من جملة من الهيئة الناخبة، وهؤلاء الأخيرون لا يزيدون كثيرا عن نسبة الثلثين ممن هم فى سن التصويت. ويعنى ذلك أن الانتخابات لم تجتذب سوى أقل كثيرا من خمس المجتمع، وأن حيزا اجتماعيا واسعا لم يأبه بالعملية السياسية أو بالانتخابات على الاطلاق. ويعكس هذا الواقع حالة الاستلاب السياسى، أو العيش خارج الفضاء العام كلية.

لم يتمكن المخاض السياسى والنضال الشاق والبطولى الذى خاضته القوى الديموقراطية والتقدمية من إنهاء أو تحرير المصريين من هذا الاستلاب السياسى الطويل، ودعوتهم لاستعادة مواطنيتهم. ولا شك أن التقاليد الانتخابية التسلطية هى المسئول الأول عن هذه الظاهرة. ومع ذلك- وهذه هى المفارقة الأهم والتى تحتاج إلى حلول مبدعة- فإنه لن يكون تحرير بلادنا من الدولة البوليسية والانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان والمواطن إلا عن طريق الانتخابات. فماذا يمكن أن تكون تلك الحلول المبدعة؟

إن الحديث عن حلول مبدعة لا يعنى إطلاقا حلولاً انقلابية، أو حلولاً تأتى من قريحة عبقرية فردية، وإنما يعنى البحث عن طرق مبدعة أو غير تقليدية لإنهاء الاستلاب السياسى فى البلاد. وقد حاول النشطاء الديموقراطيون حفز العقل السياسى فى بلادنا، وتنشيط الحياة السياسية بشكل عام بما يساعد على إعادة دخول المصريين إلى الفضاء العام. ولكن هذه المهمة لا يمكن أن تكتمل بمجرد الانتظام فى التظاهر السياسى أو بإنتاج برامج وأفكار تعيد شحن المصريين الذين فقدوا الالهام والحماس كلية تقريبا للعملية السياسية وللفضاء العام. فسوف يحتاج الأمر إلى فترة طويلة من النضال المنظم والمقتدر للوصول إلى الغالبية الكبرى من المصريين وخاصة هؤلاء الذين يناضل الديموقراطيون والنشطاء الحقوقيون من أجل إنقاذهم من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان والمواطن.

ولكن العامل الأهم من الوقت والانتظام فى النضال وتحسين القدرة التواصلية للمناضلين الديموقراطيين والنشطاء الحقوقيين والمدنيين هو إنتاج مفهوم جديد وديموقراطى فعلا للانتخابات العامة، وهذا هو ما يجب أن نفكر فيه معا بقدر من الخيال والشجاعة والتماسك المبدئى أيضا.

د. محمد السيد سعيد